



بيان لجنة السياسة النقدية
٢٢ أغسطس ٢٠١٩

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٢ أغسطس ٢٠١٩ خفض كل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٥٠ نقطة أساس ليصل الى ١٤,٢٥٪ و ١٥,٢٥٪ و ١٤,٧٥٪ على الترتيب. كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٥٠ نقطة أساس ليصل الى ١٤,٧٥٪.

استمر انخفاض المعدل السنوي للتضخم العام والأساسي ليسجل ٨,٧٪ و ٥,٩٪ في يوليو ٢٠١٩ على الترتيب، وهو ادنى معدل لهما منذ ما يقرب من أربع سنوات، على الرغم من إجراءات ضبط المالية العامة للدولة المطبقة مؤخراً والتي أدت الى تغطية تكاليف معظم المنتجات البترولية. وقد جاء ذلك الانخفاض مدعوماً باحتواء الضغوط التضخمية، وهو ما انعكس في الانخفاض النسبي لمعدلات التضخم الشهرية، فضلاً عن التأثير الإيجابي لسنة الأساس، نظراً لأن إجراءات ضبط المالية العامة للدولة المطبقة مؤخراً كانت أقل من مثيلتها في العام السابق.

وفي ذات الوقت، تشير البيانات المبدئية الي استمرار الارتفاع الطفيف لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليسجل ٥,٧٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ و ٥,٦٪ خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وهو أعلى معدل له منذ العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨. كما استمر انخفاض معدل البطالة ليسجل ٧,٥٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩، بما يمثل انخفاض يقارب ستة نقاط مئوية مقارنة بذروته التي بلغت ١٣,٤٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣.

وعلى صعيد اخر، استمر تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي والتأثير السلبي للتوترات التجارية على آفاق النمو، مما ساهم في تيسير الأوضاع المالية العالمية من خلال خفض أسعار العائد الأساسية لعدد من البنوك المركزية. وقد انخفضت الأسعار العالمية للبترول مؤخراً، ولكنها لا تزال عرضة للتقلبات بسبب المخاطر الإقليمية بالإضافة إلى عوامل اخري من جانب العرض.

وفي ضوء استمرار احتواء الضغوط التضخمية وكافة التطورات المحلية والعالمية، قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي بواقع ١٥٠ نقطة أساس. ويتسق ذلك القرار مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٩٪ (± ٣٪) خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢٠ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وسوف تستمر اللجنة في اتخاذ قراراتها بناءً على معدلات التضخم المتوقعة مستقبلاً، وليس معدلات التضخم السائدة. وبالتالي، ستستمر وتيرة وحجم التعديلات المستقبلية في أسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي في الاعتماد على مدى اتساق توقعات التضخم مع المعدلات المستهدفة، وذلك لضمان الاستمرار في تحقيق المسار النزولي المستهدف لاستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وسوف تستمر اللجنة في متابعة كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل سياستها للحفاظ على الاستقرار النقدي.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg